

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١٣٢١ لسنة ١٩٦٩

باعتبار مشروع إقامة مبنى وحدة صحية ريفية بقرية صفط الخرسنة
مركز الفشن محافظة بني سويف من أعمال المنفعة العامة
والاستيلاء على الأرض اللازمة لها

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة
العامة والتحسين ؛

وعلى القانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن تعديل بعض الأحكام
بترع الملكية للمنفعة العامة والاستيلاء على العقارات ؛

قرر :

مادة ١ - يعتبر من أعمال المنفعة العامة مشروع إقامة مبنى وحدة
صحية ريفية بقرية صفط الخرسنة مركز الفشن محافظة بني سويف .

مادة ٢ - يستولى بطريق التنفيذ المباشر على الأرض اللازمة لإقامة
هذا المبنى البالغ مساحتها ٩ قراريط و ٢٠ مهما تقريبا مملوكة للسيد /
سيد السيد حسن ، نجيب حسين ، والموضح بيانها وحدودها بالمذكرة
والرسم المرفقين .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية في

صدر برئاسة الجمهورية في ١٤ جمادى الأولى سنة ١٣٨٩ / ٢٨١ يولي سنة ١٩٦٩

جمال عبد الناصر

مذكرة إيضاحية

لقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١٣٢١ لسنة ١٩٦٩
باعتبار مشروع إقامة مبنى وحدة صحية ريفية بقرية صفط الخرسنة
مركز الفشن محافظة بني سويف من أعمال المنفعة العامة
والاستيلاء على الأرض اللازمة لها

تقرر في السنة (٦٤ - ١٩٦٥) من مشروع السنوات الخمس الأول
(١٩٦١/٦٠ - ١٩٦٥/٦٤) للوحدات الصحية الريفية إقامة وحدة صحية
ريفية بقرية صفط الخرسنة مركز الفشن محافظة بني سويف
وذلك لمواجهة الأغراض الصحية في هذه الجهات ، وقد تم اختيار الموقع
اللازم لهذا الغرض وهو عبارة عن قطعة أرض زراعية صالحة للبناء ،
وتقع بحوضي عبد اللطيف رقم ٩ ضمن القطعة رقم ٧٣ ، وتدرس رقم ١٢

وهو عبارة عن قطعة أرض صالحة للبناء تقع بحوض العدوية الشرق
رقم ٢٧ قسم أول ضمن القطع أرقام ٧٦ و ٧٧ و ٧٨ و ٧٩ و ٨٠ بزمام ناحية
بهبشين مركز بوش محافظة بني سويف بمساحة قدره ١١ قيراطا
و ١٠ أمهم تقريبا .

وترجع أسباب التجاوز في المساحة عن قرار يطل إلا أن محافظة بني سويف
اعتمدت نموذجا خاصا للوحدات الصحية الريفية يستوعب المشروعات
التي تنفرد بها المحافظة فضلا عن أن طبيعة التربة تستوجب أن تبنى أجهزة
الصرف في مكان مجاور للوحدة ، كما أن مصلحة الطرق والكبارى تستلزم
ترك مسافة عشرة أمتار .

وحدود هذه القطعة هي :

الحد البحري : باقي القطع أرقام ٨٠ و ٧٩ و ٧٨ و ٧٧ و ٧٦ بحوضه
بطول ٤٠ مترا .

الحد الشرقي : باقي القطعة رقم ٨٠ بحوضه بطول ٥٠ مترا .

الحد القبلي : الحد الفاصل بين حوضي العدوية الشرق رقم ٢٧
قسم أول ، عمر باشا الشرق رقم ٣٢ بطول ٤٠ مترا .

الحد الغربي : القطعة رقم ٧٥ بحوضه بطول ٥٠ مترا .

وهذه القطعة ملك كل من : حسين حسن حسين ، وعبد محمد أمين
المصري .

وقد أقيمت الوحدة فعلا .

وقد ارتبطت وزارة الخزانة تحت رقم ٤٩ في ٢ يونيو سنة ١٩٦٨
بمبلغ ٦٠٧٩٥ ج (ستين ألفا وسبع مائة وثمانية وتسعين جنيا) وذلك
لتعويضات أراضي مشروعات نزع الملكية بمحافظة بني سويف ضمن مبلغ
الخمسة مليون جنيه المخصصة لتعويضات القطاع الخاص ، وذلك حسبما
جاء بكتاب الإدارة العامة لحسابات الخزانة العامة والارتباطات الخارجية
رقم ٦٢٣ - ٤/١/٦٦ بتاريخ ٢ يونيو سنة ١٩٦٨

وقد أقر السيد المحافظ اختيار هذا الموقع للمشروع .

وحيث أن نزع الملكية للمنفعة العامة والتحسين يخضع لأحكام القانون
رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ ، كما أن تقرير المنفعة العامة تكون بقرار من السيد
رئيس الجمهورية عمالا لأحكام القانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٠ الخاص
بتعديل بعض الأحكام بشأن نزع الملكية للمنفعة العامة والاستيلاء
على العقارات .

وحيث إن الأمر يقتضى الاستعجال فقد تضمن القرار الاستيلاء
على الأرض اللازمة لهذا المشروع .

لذلك تتشرف وزارة الإدارة المحلية بعرض مشروع القرار المرفق .
رجاء التفضل بالموافقة عليه وإصداره .

وزير الإدارة المحلية

محمد حمدي عاشور

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١٦٢٢ لسنة ١٩٦٩

باعتبار مشروع إنشاء مجمع تنظيم الانتاج الزراعى بناحية نشيل
مركز قطور محافظة الغربية من أعمال المنفعة العامة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة
للعمامة أو التحسين والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن تعديل بعض الأحكام
الخاصة بنزع الملكية للمنفعة العامة والاستيلاء على العقارات ؛

وعلى قرار السيد رئيس الجمهورية رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٦٨ ؛

قرر :

مادة ١ - يعتبر من أعمال المنفعة العامة مشروع إنشاء مجمع تنظيم
الإنتاج الزراعى بناحية نشيل مركز قطور محافظة الغربية .

مادة ٢ - يستولى بطريق التنفيذ المباشر على الأرض اللازمة لإنشاء
المشروع المذكور منها ١٧ سهما مملوكة للسيدة / صفية عبد الحى السقمان
وقيراطان و ١٥ سهما مملوكة للسيدة / هانم سالم رخا وقيراط واحد و ١٣ سهما
مملوكة للسيد / وهب أبو يوسف النجار وقيراط واحد و ٨ أسهم
مملوكة للسيد / السيد محمد بيومى و ١٦ سهما مملوكة للسيد / ابراهيم
الأعصر وقيراط واحد وسهمان مملوكة للسيد / عبد المعطى الهنداوى
أبو ستية و ٥ أسهم مملوكة للسيد / يوسف على أنور و ٣ أسهم مملوكة
للسيدة / فكيمة محمد عبد ربه وقيراط واحد و ٥ أسهم مملوكة للسيدة / وودة
غازى مصطفى الدحروج والبالغة مساحتها الإجمالية ٩ قراريط و ١٢ سهما
(تسعة قراريط و اثني عشر سهما) الموضع بيانها وموقعها وحدودها
بالمذكرة والرسم المرفقين .

ضمن القطعتين رقمى ١ و ٢ والجميع بزمام ناحية صفيط الخرسنة مركز الفشن
محافظة بنى سويف بمسطح ٩ قراريط و ٢٠ سهما تقريبا .

وترجع أسباب التجاوز فى المساحة عن قرار بطلان محافظة بنى سويف
اعتمدت نموذجا خاصا للوحدات الصحية الريفية يستوعب المشروعات
التي تنفرد بها المحافظة فضلا عن أن طبيعة التربة تستوجب أن تبنى أجهزة
الصرف فى مكان مجاور للوحدة . كما أن مصلحة الطرق والكبارى تشترط
ترك مسافة عشرة أمتار .

وحدود هذه القطعة هى :

الحد البحرى : باقى القطعة رقم ٧٣ بمحوض عبد اللطيف رقم ٩
بطول ٣٥ مترا تقريبا .

الحد الشرقى : القطع أرقام ١ و ٢ بمحوض دابر الناحية رقم ١٠ ، باقى
القطعة رقم ٧٣ بمحوض عبد اللطيف رقم ٩ ، باقى القطعتين رقمى ١ و ٢
بمحوض تادرس رقم ١٢ بطول ٥٠ مترا تقريبا .

الحد القبلى : طريق عمومى مشروع رقم ١٧٨ طريق بطول ٣٥ مترا تقريبا .

الحد الغربى : باقى القطعتين رقمى ٢ و ١ بمحوض تادرس رقم ١٢
وباقى القطعة رقم ٧٣ بمحوض عبد اللطيف رقم ٩ بطول ٥٠ مترا تقريبا .
وهذه القطعة ملك كل من : سيد السيد حسن ، نجيب حستين .

وقد أقيمت الوحدة فعلا .

وقد ارتبطت وزارة الخزانة تحت رقم ٤٩ فى ٢ يونيه سنة ١٩٦٨ بمبلغ
٦٠٧٩٥ ج (ستين ألفا وسبعائة وخمسة وتسعين جنيا) وذلك
لتعويضات أراضي مشروعات نزع الملكية بمحافظة بنى سويف ضمن مبلغ
الخمسة مليون جنيه المخصصة لتعويضات القطاع الخاص ، وذلك حسبما
جاء بكتاب الإدارة العامة لحسابات الخزانة العامة والارتباطات الخارجية
رقم ٦٢٣ - ٤/١/١٦ بتاريخ ٢ يونيه سنة ١٩٦٨

وقد أقر السيد المحافظ اختيار هذا الموقع للمشروع

وحيث إن نزع الملكية للمنفعة العامة والتحسين يخضع لأحكام القانون
رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ . كما أن تقرير صفة المنفعة العامة تكون بقرار
من السيد رئيس الجمهورية عمالا لأحكام القانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٠
الخاص بتعديل بعض الأحكام بشأن نزع الملكية للمنفعة العامة والاستيلاء
على العقارات .

وحيث إن الأمر يقتضى الاستعجال فقد تضمن القرار الاستيلاء
على الأرض اللازمة لهذا المشروع .

لذلك تتشرف وزارة الإدارة المحلية بعرض مشروع القرار المرفق .
برجاء التفضل بالموافقة عليه وإصداره .

وزير الإدارة المحلية

محمد حمدى عاشور